قانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٢

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٥٣٣٦٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وخمسمائة وثلاثة وثلاثون مليونا وستمائة وستة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بمبلغ ٩٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وتسعون مليونا وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- أجور بمبلغ ٦٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بمبلغ ٩٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وتسعون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) منها مبلغ ٦٤٥٠٠٠٠٠ جنيه نفقات إيرادية مؤجلة بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة الأجور بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠٠ جنيه والمستلزمات بمبلغ ٢٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٤٣٦١٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليونا ومائة وستة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٩٠٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٣٤٥٦٢٦٠٠٠ جنيه .

(المـادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بمبلغ ١٤٣٦١٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقـدره مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليونا ومائة وستة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٣٤٥٦٢٦٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسـهيلات ائتمانية بمبلـغ ٩٠٥٠٠٠٠٠٠ جنيه كلهـا قـروض من بنك الاستثمار القومى .

(المـادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءًا لايتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الثامنة)

لايجـوز للهيئة السحب على المكشوف من البنـك المركزى المصرى والبنـوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣

بيـــان	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	بيـــان	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١
الاستخدامات الجارية :	جنيه	جنيه	**الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :**	جنيه	جنيه
الأجـــور	٦٢٠٠٠٠٠	٤٥٩٦٣٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	٩٤٥٠٠٠٠(*)	٧٨٠٠٠٠٠
النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	٣٥٥٠٠٠٠	٣٥٠٣٧٠٠٠	إيرادات أخرى	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٩٧٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٩٧٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	٩٧٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٩٧٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية :			**الإيرادات الرأسمالية :**		
استخدامات استثمارية	٩٠٥٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	١٣٤٥٦٢٦٠٠٠	١٤٦٤٦٤٨٠٠٠
تحويلات رأسمالية	١٣٤٥٦٢٦٠٠٠	١٤٦٤٦٤٨٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية (كلها من بنك الاستثمار القومى)	٩٠٥٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	١٤٣٦١٢٦٠٠٠	١٥٩٩٦٤٨٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٤٣٦١٢٦٠٠٠	١٥٩٩٦٤٨٠٠٠
إجمالى الموازنة	١٥٣٣٦٢٦٠٠٠	١٦٨٠٦٤٨٠٠٠	إجمالى الموازنة	١٥٣٣٦٢٦٠٠٠	١٦٨٠٦٤٨٠٠٠

(*) تتضمن مبلغ ٦٤٥٠٠٠٠ جنيه لمشروع فوسفات أبو طرطور نفقات إيرادية مؤجلة تحصيلا من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة (الأجور بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه منها ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه لأبوطرطور و ٥٠٠٠٠٠ جنيه تخص الهيئة من إشراف فنى وعمالة وخلافه) ومستلزمات سلعية بمبلغ ٢٧٥٠٠٠٠ جنيه منها ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه تخص أبوطرطور وللهيئة مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من وسائل نقل وانتقالات وخلافه .